

سورية في لبنان والمتغيرات الدولية: من اتفاق الطائف إلى القرار 1595 مكامن القوة ومآزق السياسة والممارسات

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوجود السوري في لبنان بأهدافه وآلياته وممارساته في ضوء المتغيرات الدولية في الفترة ما بين اتفاق الطائف عام 1989 وصدور قرار مجلس الأمن رقم 1595 في آذار 2005 القاضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وقد شهدت الفترة التي سبقت اتفاق الطائف محطات رئيسية لتطور النفوذ السوري في لبنان: التنافس مع إسرائيل، الذي لجمه اتفاق "الخطوط الحمراء" عام 1976 (= تقاسم النفوذ بين سورية وإسرائيل في لبنان)، وقيام إسرائيل باجتياحها للبنان في عامي 1978 و1982، وبالتالي عقد اتفاق 17 أيار 1983 مع حكومة الجميل - الوزان، والذي أفشلته سورية وحلفائها اللبنانيين. وتمكنت سورية في هذه المرحلة من ترويض القوى اللبنانية والإمساك بالملف اللبناني عسكرياً، وسياسياً عبر "مبادراتها" لتسوية الأزمة اللبنانية وفق مصالحها وأهدافها، وأهمها "الوثيقة الدستورية" لعام 1976، ومؤتمر جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، و"الاتفاق الثلاثي" في أواخر عام 1985. وفي عام 1989، انتهت الحرب في لبنان باتفاق الطائف، الذي كرّس نفوذها على لبنان. فاعتبرت المرحلة التي تلت حتى صدور القرار 1559 مرحلة سورية بامتياز.

سورية في لبنان: مرحلة الاستفراد

في الفترة التي أعقبت اتفاق الطائف، عرف النظام السوري كيف يستشرف المستجدات الدولية وتكيف معها ويتأقلم، واستطاع بالتالي أن يحتفظ بموقع له على خارطة الشرق الأوسط، مستفيداً من سياسة الولايات المتحدة في الإبقاء على "الخطوط الحمراء" ودفع مفاوضات السلام بين دمشق وثل أبيب إلى الأمام. كانت واشنطن تريد من دمشق ثلاث لآآت: ألا تقوم بضم لبنان، وألا تدفع بحزب الله إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل، وألا تعارض عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. كما طُلب إلى السوريين الإبقاء على هامش للمعارضة المسيحية، فيما أفهمت إسرائيل أن حدودها ستكون مضمونة. لكن إسرائيل بقيت، في ضوء استمرار احتلالها للجنوب، عرضة لضربات المقاومة، واتسم ردها بسياسة الأرض المحروقة، وأبرزها عملياتها الحربية ضد لبنان خلال التسعينيات لإقامة شرخ بين المقاومة وبقية اللبنانيين، أمكن التخفيف منه بفضل الدبلوماسية السورية.

إن عدم قدرة سورية على مواجهة إسرائيل عسكرياً، وتعثر مفاوضاتها السلمية معها، جعل حافظ الأسد يستخدم حزب الله لإدارة الحرب ضدها وبالتالي الوصول إلى "الجولان أولاً". فالرئيس الأسد، لم يشأ بعد عام 1982 السماح بقيام مقاومة سورية في الجولان ضد الاحتلال الإسرائيلي، ما جعله يشجع الأحزاب اللبنانية أولاً ثم حزب الله لشن عمليات فدائية ضد إسرائيل عبر الأراضي

اللبنانية، ويرفض بالتالي إرسال الجيش اللبناني إلى جنوب البلاد كي لا يعطل عمل مقاومة حزب الله. وبذلك، أراد السوريون أن يجعلوا لبنان جزءاً من المفاوضات السياسية لاستعادة الجولان. أن قابلت تل أبيب ذلك بتصعيد عدوانها على لبنان مصررة على "لبنان أولاً" وفصل المسار اللبناني عن المسار السوري. وبعد عملية عناقيد الغضب" (نيسان 1996)، تصاعدت أهمية سورية لإسماها بورقة حزب الله وانضمامها إلى "لجنة تفاهم نيسان" وفي إحباطها مشاريع إسرائيل للسلام المنفرد مع لبنان في الأعوام 1996 و1998، كما برزت أهمية حزب الله لاعتماده سياسة "توازن الرعب" مع إسرائيل باستخدامه الكاتيوشا. كانت الجولان "الهادئة" هي العقبة في المفاوضات التي جرت بين سورية وإسرائيل. وفي عام 2000، فوت السوريون عرضاً أميركياً - إسرائيلياً للسلام يقضي بإعادة الجولان إليهم باستثناء 100 متر مربع حول بحيرة طبرية، مما أعطى الإدارة الأميركية والإسرائيليين الانطباع بأن سورية غير جادة بالنسبة إلى السلام.

وبإمكان المراقب أن يكتشف أن التسعينيات كانت مرحلة سورية بامتياز في لبنان، حيث تمكنت دمشق خلالها أن تستقر بلبنان وتصبح طليقة اليدين لهندسة أوضاعه وإدارة شؤونه. فأدارت نظاماً أمنياً لا يؤدي إلى بناء الوحدة الوطنية أو إخراج لبنان من برائن الطائفية. انصب همها في الدرجة الأولى على: 1- تأمين آلية تماسك للدولة اللبنانية عبر توحيد العاصمة والمؤسسات والجيش، وتجريد الميليشيات من أسلحتها واستعادة المرافق والمرافق؛ 2- الإشراف على مؤسسات الدولة؛ 3- منع تكرار اتفاق 17 أيار؛ 4- دعم عمليات حزب الله ضد إسرائيل وعمالها في الجنوب وعدم نشر الجيش اللبناني على الحدود؛ 5- الاستفادة القصوى من "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" مع لبنان لعام 1991؛

على صعيد الحياة السياسية، أقامت سورية توازناً بين القوى اللبنانية بشكل لا تسيطر فيه أية قوة على الأخرى، واستطاعت أن تضبط التوازن (= الخلاقات) حتى داخل القوى السياسية والطوائف الدينية. لكنها أعطت هامش حركة أوسع لحلفائها من الميليشيات والأحزاب ومن يدور في فلها. فنشأت نتيجة ذلك طبقتان سياسيتان لبنانيتين، تستفيد الأولى من الوجود السوري ومن أخطائه وتستقوي به، وتعارض الثانية التوازنات الداخلية التي أفرزها الوجود السوري وسوء تطبيق الطائف وتكتفي بالاحتجاجات والتظاهر ورفع الصوت وصولاً إلى السكوت على مضمض. ومن ضمن التوازنات الداخلية بأبعدها الإقليمية، إبقاء سورية حزب الله على سلاحه والمخيمات الفلسطينية جزراً مسلحة من أجل خدمة الصراع مع إسرائيل، طالما أن لا "جولان أولاً".

وفي ظل الوجود السوري، خسر المسيحيون مركزهم المميز السابق. صحيح أن جزءاً من ذلك يعود إلى اتفاق الطائف، إلا إن الانتقائية في تطبيقه واستبعاد رموزه وانتهاك الدستور، وظهور بدعة الترويك، واستشراء النهب والفساد في الإدارات والمؤسسات، وولادة رئاسات ومجالس نيابية وزارية في ظل الاستنزاف و"الطبخت الدمشقية" و"المحادل" و"البوسطات" الانتخابية، وهبوط سياسيين وموظفين وأزلام "بمظلات سورية" على المجالس النيابية والوزارية والإدارات المدنية والعسكرية، وإصدار قوانين انتخاب وإعلام وجنسية على قياس الأشخاص والمصالح، ولا ننسى التمديد للرئيس الهراوي واضطهاد المعارضة وإعلامها ونفي رموزها أو زجهم في السجون، جعلت جميعها فئة من المسيحيين تتهم سورية بأنها أفسدت الحياتين السياسية والعامية وغيبت الديمقراطية عبر تعزيز وجودها العسكري والمخابراتي والسياسي والاقتصادي في البلاد. ولم تسلم من الهجوم المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين البلدين، ووجود عدة مئات الآلاف من العمال السوريين في البلاد.

لقد تغاضت سورية إلى حد ما عن الصوت المسيحي المعارض لها، وربما يعود سبب ذلك إلى التماسك داخل الطائفة المارونية والبعيد الدولي لعلاقتها. لكن دمشق، تمكنت مع ذلك من أن تستقطب فئة من مسيحيين لا تعارض وجودها. وفي المقابل، لم تسمح بقيام أي صوت إسلامي معارض لها. كان يهملها أن يظهر لبنان منقسماً على نفسه بين مسلمين وأقلية مسيحية "عروبيين" يؤيدون وجودها وأداءها، ومسيحيين معارضين لها يحملون أو يُتحمّلون إرث التعاون مع إسرائيل. صحيح، أن قلة صغيرة من المسلمين كانت تنتقد سوء تطبيق الطائف، إلا أن الانتقاد الإسلامي، والسني تحديداً، لم يلامس حدود التصريح عن سورية بالاسم، وبقي في حيز الهمس والغمز وأحاديث الصالونات فقط، وكاد أن يكون معدوماً لدى الشيعة. فما هي أسباب المواقف الإسلامية هذه؟

بالنسبة إلى الشيعة، يعود هذا الموقف إلى تحالفات حركة أمل وحزب الله مع سورية التي بدأت خلال الحرب. فنبه بري المتربع على رأس مؤسسة المجلس النيابي، كغيره من السياسيين، موجود في السلطة بدعم وغطاء سوري، في حين أن هناك تحالفاً استراتيجياً قائماً بين حزب الله وسورية، فضلاً عن تحالف الحزب مع إيران وحاجته إلى سورية كمعبر للمساعدات التي ترده من طهران. أما بالنسبة إلى الدروز، فقد كان هناك تحالف مستمر مع دمشق على أساس عروبة سورية ودورها القومي وتضحياتها في لبنان، ولم تعكره سوى انتقادات وليد جنبلاط للأجهزة الأمنية السورية – اللبنانية منذ عام 2000. أما في ما يتعلق بالسنة، فهناك أسباب عديدة لعدم معارضتهم سورية: الخوف من استعدادها عليهم (ولا تزال حوادث اغتيال قاداتهم أثناء الحرب حية في ذاكرتهم)؛ المخاوف الإسلامية (وهي لا تقتصر على السنة فقط) من عودة الامتيازات المارونية بعد خروج السوريين، بالتزامن مع معاودة طروحات الفيدرالية وانتقاد الطائف بأنه فرض على المسيحيين؛ شعور المسلم بأن سورية تشكل، هي والبلدان العربية الأخرى، عمقه العربي والاستراتيجي، هذا على الرغم من الفرق الشاسع بين الشعارات القومية و"شعب واحد في دولتين" و"وحدة المسارين" التي طرحها النظام السوري وبين الممارسات المخابراتية السورية على الأرض. ولا ننسى أن السنة أكلوا بمجملهم مرجعيتهم السياسية إلى الرئيس رفيق الحريري، الذي حافظ حتى قبل استشهاده على علاقات حسنة ومعتدلة مع السوريين. كل هذه الأمور مجتمعة، ساهمت في كبت حالة الامتعاض في الجانب الإسلامي وامتصاصها، إلى أن وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري، فانقلب موقف السنة. لقد عاب الشريك المسيحي نده المسلم صمته ومواقفه المؤيدة للوجود السوري على حساب السيادة اللبنانية، هذه السيادة التي كانت يومها شعاراً مقتصرأ على العونيين والقواتيين في مظاهراتهم الشبابية.

سورية ولبنان والمتغيرات الدولية: من التحرير إلى التمديد

بعد تحرير الجنوب في أيار 2000، أعيد خلط الأوراق في لبنان والمنطقة. فالانسحاب الإسرائيلي كان رسالة إلى دمشق بتخلي تل أبيب عن مبدأ تقاسم لبنان (=الخطوط الحمراء)، وعامل ضغط عليها، باعتبار أن الانسحاب أفقدها "ورقة المقاومة". من هنا، جاء إصرار لبنان على لبنانية مزارع شيعا لإعطاء الشرعية لحزب الله في الاستمرار بعملياته ضد إسرائيل، وإبقائه ورقة ضغط في يد سورية. كما انعكس تحرير جنوب لبنان على فلسطين بإعلان انتفاضتها، التي فتحت أفقاً جديدة أمام سورية وحزب الله للإسك بالورقة الفلسطينية، وبالتالي الضغط على

إسرائيل. ثم جاءت أحداث 11 أيلول والاحتلال الأميركي للعراق لتلقي بتداعياتها الثقيلة على العالم والشرق الأوسط، وعلى سورية بوجه خاص.

وفي ضوء هذه التطورات، ازدادت الدعوات في لبنان لإعادة انتشار الجيش السوري. وفي تموز 2000، اتهم وليد جنبلاط المخابرات السورية بالتدخل في الحياتين السياسية والعامية، فاتحاً في الوقت نفسه قنوات المصالحة مع الموارنة. كما بدأ موارنة في الداخل والمهجر بانتقاد أداء دمشق - لحدود والمطالبة بتطبيق الطائف وإعادة النظر بمجمل العلاقات اللبنانية - السورية واستعادة مزارع شبعا دبلوماسياً، وصولاً إلى فك ارتباط لبنان بالنزاع العربي الإسرائيلي. ففي أيلول 2000، صدر بيان عنيف عن "مجلس المطارنة الموارنة" مطالباً بتطبيق الطائف وإعادة انتشار الجيش السوري إلى البقاع. وفي عام 2002، طالب "المؤتمر الماروني العام" في لوس أنجلوس بخروج الجيش السوري من لبنان، وفك لبنان ارتباطه بالصراع العربي - الإسرائيلي. لكن الاستناد إلى الطائف وحده، ما كان كافياً لتحقيق الانسحاب السوري، ذلك أن دمشق حصلت بموجب الاتفاق على قدرة على البقاء في لبنان ما دامت الحكومات اللبنانية الخاضعة لها تطلب ذلك. من هنا، كان إخراج السوريين من لبنان غير ممكن بقوى اللبنانيين الذاتية، ويحتاج إلى قوة خارجية، أي إلى التدويل.

لقد تزامنت الدعوات لخروج السوريين من لبنان مع المتغيرات الدولية بعد 11 أيلول، عندما أصبحت مقولتي "مكافحة الإرهاب" و"نشر الديمقراطية في العالم" ركناً أساسياً في سياسة واشنطن الخارجية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وتضمنت هذه نقل الحرب ضد "الإرهاب" إلى مختلف أنحاء العالم، واعتبار ذلك في صلب أمنها القومي. وقد استفادت تل أبيب من الاستراتيجية الأميركية هذه، وحصلت على دعم واشنطن لسياستها في القضاء على "الإرهاب" الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وفق الرؤية الصهيونية. إضافة إلى ذلك، كانت واشنطن تريد خلق "شرق أوسط كبير" في إطار سياسة "الفوضى البناءة" وتغيير أنظمة كانت لا تزال تعتبر صديقة لها أو محاولة إصلاحها، ومحاصرة تلك "الشريعة"، كإيران وكوريا الشمالية، وأخيراً وليس آخراً احتلال أفغانستان والعراق واستهداف سورية التي كانت تستجيب، في رأي الأميركيين والإسرائيليين، لكل مركبات دولة "محور الشر" لناحية النظام التسلطي ودعم الإرهاب.

وبالنسبة إلى سورية، تزامن تطبيق المخطط الأميركي الجديد مع انتهاء سياسة "الخطوط الحمراء"، ومطالبة واشنطن دمشق بتحديد خياراتها تجاه "الإرهاب" والطلب إليها القيام بإصلاحات داخلية وخروج مسالم لها ومنظم من لبنان، وعدم معارضة التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. وكان الأميركيون يعلمون بتطور علاقات سورية مع العراق قبل سقوط صدام حسين بشكل مخالف لقرارات مجلس الأمن، وينظرون بريبة إلى تطور التنسيق بين سورية وإيران.

وبعد احتلال العراق عام 2003، تغير الجيوبوليتيك بالنسبة إلى سورية. وفي ضوء علاقاتها المتأرجحة بكل من الأردن وتركيا، أصبحت تشعر أنها محاصرة، بعدما أصبحت جارة للولايات المتحدة. ومع تعثر الاحتلال الأميركي في العراق، بدأت واشنطن تتهم دمشق بدعمها "الإرهاب" في العراق وفلسطين ولبنان. فوضعت سياسة تقوم على تجريد دمشق من أوراق الضغط التي تمتلكها: حزب الله في لبنان، والمنظمات الفلسطينية "الراديكالية" (حماس والجهاد)، والعراق

(التهمة الأميركية بعبور "الإرهابيين" الحدود السورية إلى العراق). ولزيادة الضغط أكثر عليها، جرى اتهامها بأنها تطور أسلحة دمار شامل. وأثناء زيارته إلى دمشق في أيار 2003، قدم باول إلى دمشق "مطالب" محددة حول وقف دعم "الإرهاب" في الملفات التي أتينا على ذكرها، تصب جميعها في خدمة إسرائيل ومشروع "الشرق الأوسط الكبير". كان هناك اعتقاد لدى الأميركيين والإسرائيليين أن سورية لو نفذت هذه "الإملاءات"، فسوف تفقد قدرتها على الإدعاء بأنها قوة إقليمية وبالتالي لن تكون إسرائيل مضطرة للتفاوض معها أو التنازل عن هضبة الجولان. ومما عزز هذا، حالة الهدوء النسبي على الحدود الشمالية مع لبنان، والهدوء التام في الجولان. كان الإسرائيليون يريدون من الأسد أن يأتي ضعيفاً إلى المفاوضات وإن يعزلوا سورية عن إيران.

في المقابل، اعتقد السوريون أن الدور الإقليمي الذي يلعبونه منذ الحرب الباردة هو أبدي، ولم يلاحظوا الاهتزازات والارتدادات التي طرأت على الوضعين الإقليمي والدولي وسياسة واشنطن الجديدة في العالم. وعلى ما يبدو، لم يدركوا أبعاد تصريح باول في دمشق حول التبدل الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، معتقدين أن التوتر مع الأميركيين هو سحابة صيف و"سوء تفاهم" (تصريح الشرع)، وأن آليات الضغط التي يمتلكونها وربطها ببعضها البعض، تعطيه القدرة على المناورة والمقايسة. فقدموا تنازلات في شأن مراقبة الحدود مع العراق ولوائح بأسماء بعثيين عراقيين مطلوبين، آخرها تسليم سباعوي، وأعلنوا عن إقفال وهمي لمكاتب للمنظمات الفلسطينية، وعن نيتهم تجديد المفاوضات مع إسرائيل، مقابل إطلاق يدهم في لبنان. لكنهم فوجئوا أن الأميركيين فكوا الارتباط بين هذه الملفات، ولا يكتفون بالتنازلات التي قدموها لهم في العراق، وأنهم يطلبون المزيد منها ومن دون مقابل، وكذلك بخروجهم من لبنان ووقف دعمهم لحزب الله وحماس والجهاد وتجريد المخيمات الفلسطينية من سلاحها.

هكذا، تحولت الملفات المذكورة إلى عبء ثقيل على سورية، التي اعتقدت، على عكس ما حصل، أن تورط واشنطن المتزايد في أفغانستان والعراق والتناقضات الأوروبية - الأميركية حول العراق ستؤدي إلى تخفيف الاستهداف الأميركي لها، وأن العرب والأوروبيين لن يتخلوا عنها. وفي نهاية عام 2003، وقع الرئيس بوش على "قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان" الذي كلن قد صدر عن الكونغرس عام 2001، ولم يدرك السوريون أن لبنان كان جزءاً صغيراً من الحملة الأميركية عليهم، وليس كل الحملة. فظلوا يؤمنون بقدرتهم على تغيير الأوضاع لمصلحتهم في اللحظة الأخيرة (= سياسة حافة الهاوية).

وبينما يشوب علاقات سورية بالولايات المتحدة قصر النظر الاستراتيجي، بدأت التحضيرات في لبنان للانتخابات الرئاسية. في البداية، تحدثت سورية عن "لبننة" الاستحقاق، لكنها سرعان ما فاجأت اللبنانيين والعالم بقرارها التمديد للرئيس لحود، الذي انتقده وليد جنبلاط بعنف ورفضه. وفي الواقع، فإن قرار التمديد فاجأ أيضاً بعض أركان السلطة في سورية. وذكر وليد جنبلاط أن حكمت الشهابي كان يعرف أن الرئيس بشار الأسد سوف يقوم بالتمديد للرئيس لحود، لكن عبد الكريم خدام اعتقد أن لا تمديد. (مقابلة مع جنبلاط، تلفزيون المستقبل 2006/1/20). وما لبثت سورية أن اكتشفت أن جنبلاط لا يكتفي بانتقاد سياستها، بل تقاطعت مصالحه مع المعارضة المتمثلة بـ "قرنة شهوان"، ويشجع اليسار والقوى الإسلامية على مواقف مماثلة. إن انفتاح القوى اللبنانية من مختلف الطوائف على بعضها البعض، هو ما كانت تخشاه دمشق وتمنع حدوثه طوال 30 عاماً من إمساكها بلبنان.

وكما ذكرنا سابقاً، قامت السياسة السورية على إبراز الخلافات بين حلفائها، الذين يتشكل معظمهم من المسلمين وأقلية مسيحية، وبين مسيحيين معارضين لوجودها، على أساس إيديولوجي، أي بين "عروبيين" مؤيدين لها وبين و"عملاء سابقين لإسرائيل". كان هذا الفصل يهدف إلى الفرز الطائفي. ويذكر اللبنانيون ردود المرجعيات الإسلامية على البيانات التي كانت تصدر عن المرجعيات في المناطق الشرقية، و"تظاهرة السواطير" رداً على المظاهرات الشبابية في المناطق المسيحية. وطالما أمكن الحفاظ على هذا الفصل الإيديولوجي - الطائفي، واستخدام "دبلوماسية" الخوف والتخويف والتناقضات، فلا ضير على الوجود السوري في لبنان. إن خرق جنبلات "الخطوط الحمراء" السورية، هو الذي جعل دمشق ترفض استقباله وتقطع الحوار المباشر معه منذ آب 2004.

ومع ذلك، كانت سورية تدرك أن مصدر الخطر عليها هو رفيق الحريري، بسبب انفتاحه على أغلب التيارات المسيحية في البلاد وعلاقاته الدولية الواسعة، فضلاً عن إمكانياته المالية الضخمة وتعاطف المسلمين معه. وفي الشهور التي سبقت الاستحقاق، كان هناك تنسيق متواصل بين الحريري وجنبلات. وعند اندلاع الأزمة، أصبح جنبلات يتوسط الحريري والمعارضين للتمديد بكل رموزهم المسيحية. هذا التحالف بين جنبلات والمعارضة المسيحية ومن خلفهما الحريري، هو الذي أعطى المعارضة لسورية بعداً وطنياً ودولياً، كانت الولايات المتحدة وفرنسا تحتاجان إليه لتبرير تدخلهما لمصلحة لبنان وليس لفئة من اللبنانيين المسيحيين. فلو خاص المسيحيون بمفردهم "انتفاضة الاستقلال"، لكانت الولايات المتحدة وفرنسا ترددتا في التدخل، أو غيرتا تكتيكهما. كان الشريك المسيحي يحتاج إلى الغطاء الإسلامي لإعطاء تحركه بعداً وطنياً، وإلا اتهم بالعمالة لإسرائيل. ومن سخرية القدر، أن يتم تخوين حلفاء سورية "السابقين"، لسبب بسيط أنهم عارضوا سياستها المبنية على قرارات المخابرات. وجاء إعلان الحريري أنه لن يوقع على مرسوم التمديد، يدق ناقوس الخطر لدمشق. فمارست عليه شتى أنواع التخويف والتهديد حتى وقع المرسوم ولحق به المجلس النيابي، ودخلت البلاد في مرحلة خطيرة على مستقبل الوطن.

لبنان بين تدويلين: من القرار 1559 إلى القرار 1595

لم تصغ سورية إلى التحذيرات الأميركية والفرنسية بعدم تعديل الدستور اللبناني وبالتالي التمديد للرئيس لحود. فكان الرد عليها في مجلس الأمن هو صدور القرار رقم 1559 الداعي لانسحاب جيشها من لبنان، ونزع سلاح حزب الله، والمخيمات الفلسطينية وإجراء انتخابات في أجواء من الحرية والديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. وقد اعتبر القرار المذكور استكمالاً لقانون محاسبة سورية وتصعيد الضغط الأميركي عليها. فكيف أفاد القرار إسرائيل في إطار صراعها مع سورية وحزب الله؟

إن سحب سورية جيشها من لبنان وإقامة حكومة لبنانية غير خاضعة لنفوذها، ونزع سلاح حزب الله والمخيمات، كانت في الحقيقة أموراً تخدم إسرائيل في الوصول إلى سلام مع لبنان، وإلى حزب الله ومخيمات فلسطينية منزوعة السلاح، وإلى سورية ضعيفة من دون وزن إقليمي. كانت إسرائيل تعتقد أن انسحاب سورية من لبنان في مناخ هياج شعبي ضدها وتحرر الحكومة اللبنانية من نفوذها، سيجعل لبنان أكثر طواعية لعقد السلام معها. فبعد صدور القرار 1559 مباشرة، بدأت نل أبيب تشن حملة على الوجود السوري في لبنان، وصرح وزير خارجيتها أن بلاده كانت وراء صدور القرار، وأن الهدف منه هو إيجاد وضع يمكن فيه أن يوقع لبنان اتفاق سلام معها. واستمرت

تل أبيب في حملتها هذه حتى بعد اغتيال الرئيس الحريري، مما أخرج المعارضة اللبنانية. إلى ذلك، فإن نزع سلاح حزب الله والمخيمات الفلسطينية، كان لضمان سلامة مستوطنات إسرائيل الشمالية، وعقد صفقة يتم خلالها توطين الفلسطينيين في هذا البلد. وقد حاولت دمشق الالتفاف على الحملة الإسرائيلية عليها بالإعلان عدة مرات عن استعدادها للعودة إلى مفاوضات السلام مع الدولة العبرية. لكن واشنطن وتل أبيب كانتا تريدان أن تأتي سورية إلى المفاوضات خالية من أية أوراق ضغط.

ومن جهة أخرى، طرح تعنت دمشق في مسألة الاستحقاق الرئاسي تساؤلات حول أسباب إصرارها على إجرائه بالشكل الذي تم فيه. هل كان بسبب ما تعرض إليه حليفها الرئيس لحود من حملات من قبل المعارضة، أم نتيجة استمرار القراءات الخاطئة للتحويلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط؟ ألم يكن هناك مرشح ماروني آخر ترضى عنه سورية، وهناك أصدقاء لها في الصف الماروني خبرتهم خلال العقود المنصرمة؟

وفي رأينا، أن سورية خشيت من أن يؤدي انتخاب اللبنانيين رئيسهم هذه المرة بإرادة شبه ذاتية عبر تحالفات غير مضبوطة من قبلها، إلى أن تتحول الأمور في لبنان على عكس ما تشتهي أثناء تعرضها للضغوط على أكثر من جبهة. كما أن وجود لحود في السلطة سيكون سداً يمنع الحريري من الوصول مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة. إن تحدي سورية الطلب الأميركي - الفرنسي القاضي بعدم التمديد، يعود إلى اعتقادها بإمكانية الالتفاف على القرار 1559، نظراً للملفات التي تمسك بها. وبغطرسة، وصف فاروق الشرع القرار 1559 بأنه "تافه"، وهاجمه أركان الحكم في لبنان والموالين لسورية، معتبرين إياه تدخلاً دولياً سافراً في الشأن الداخلي اللبناني. وقد رفض المسؤولون السوريون ربط القرار 1559 بالتمديد، وأصروا على أن التحضيرات للقرار حصلت قبل شهر على صدوره. لكن هذا الاعتراف، يؤكد على قصر النظر الاستراتيجي والسياسي لدى دمشق. فإذا كانت تدرك منذ فترة على حصول التمديد، أن الولايات المتحدة تحضر لعمل ما ضدها، وإن إسرائيل بدورها تقف وراء صدور القرار، فلماذا سلمت إذاً رأسها إلى جلاذيتها وأصرت على التمديد؟ ولماذا لم تستجب إلى المبادرة الإسبانية، ولم تحاول أن تفسر سبب معارضة فرنسا للتمديد، ووقوفها وراء القرار 1559، وهي التي كانت تدافع عنها وعن وجودها في لبنان (تصريح شيراك أثناء زيارته إلى لبنان)، هذا مع الإشارة إلى تباين السياستين الفرنسية والأميركية حيال كل من سورية ولبنان؟ لماذا لم تستجب دمشق إلى تحذيرات القاهرة والرياض وعمان لها من الأخطار المحدقة بها؟ وحول المتغيرات الدولية وضرورة استيعابها من قبل القيادة السورية، حاول أرميتاج أن يثني السوريين عن مواقفهم المتصلبة خلال زيارته إلى دمشق مطلع كانون الثاني 2005.

وبتجاهل لمخاطر القرار 1559 وما سيقود إليه تدويل الأزمة اللبنانية من إضعاف نظامها ووقوعها بين فكي كماشة أميركية - إسرائيلية، واصلت سورية سياستها في لبنان، رافعة مقولتها "القديمة" حول لبنان خاصرتها الضعيفة في ما يتعلق بأمنها القومي، مما يستلزم التحالف الوثيق بين البلدين، هذا مع العلم أن التطور التقني العسكري مكن إسرائيل من الوصول إلى العمق السوري عام 2003 من دون الحاجة للالتفاف عبر سهل البقاع.

وفي الأول من تشرين الأول، جرت محاولة فاشلة لاغتيال مروان حمادة، مما زاد في تصليب جن بلاط وتناوله الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية كمسؤولة عن محاولة الاغتيال. وفي خطوة مفاجئة، التقى جن بلاط الرئيس شيراك في باريس مطلع كانون الأول 2004 وبحث معه

الملف اللبناني. وعلى الرغم من عدم تأييد جنبلاط للقرار 1559 وتأكيد على اتفاق الطائف، إلا أن فتح أبواب الأليزيه أمامه بفيزا "حريرية"، أزعج القيادة السورية. فبدأ حلفاؤها يشنون حملات تخوين ضد المعارضين لسياستها ووجودها، ويهددون بالانتقام منهم. وتركزت هذه الحملة على الرئيس الحريري. ونُظر إلى مشاركة بعض أعضاء كتلته في لقاء المعارضة في البريستول في 13 كانون الأول على أنها مباركة منه لسياسة جنبلاط والمعارضة القاضية بوقف تدخل المخابرات السورية في الحياة العامة، وإعادة انتشار الجيش السوري إلى البقاع ومن ثم إلى داخل الحدود السورية.

وفي 14 شباط، اغتيل الحريري في وسط مدينة بيروت. وقيل أن سبب الاغتيال هو ما زعم حول دوره في استصدار القرار 1559، ووقوفه وراء المعارضة المتصاعدة للنظام الأمني السوري - اللبناني، وإشاعة الرعب في صفوف السياسيين، ومنع توسع المعارضة ومحاصرتها تمهيداً للقضاء عليها. لكن ردود الفعل المحلية والخارجية الصاخبة جاءت معاكسة: مئات الآلاف من اللبنانيين من كل الطوائف والمذاهب والمناطق يشيعون الحريري إلى مثواه الأخير في 16 شباط، ويحيون ذكرى استشهاده في 14 آذار بمظاهرة مليونية، ويحملون السلطتين السورية واللبنانية المسؤولية السياسية عن الجريمة ويطالبون بلجنة تحقيق دولية وبخروج الجيش السوري من لبنان ومحاسبة المسؤولين عن الجريمة وبرحيل السلطة "الفاقدة شرعيتها دستورياً وشعبياً ودولياً". ومن عواصم العالم توالى ردود الفعل الشاجبة للجريمة، وأبرزها من باريس، وواشنطن، التي استدعت سفيرتها من دمشق. ولم تستطع سورية قراءة هذه الخطوة وفسرتها على أنها عادية للتشاور. كما كانت باريس وواشنطن وراء صدور البيان الرئاسي عن مجلس الأمن بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق حول دوافع الجريمة ومن وقف خلفها ونفذها (لجنة بيتر فينيزجيرالد). إن نجاح المعارضة في تحريك مئات الآلاف من المتظاهرين، جعل واشنطن تتحدث عن تحول ديمقراطي في لبنان، يمكن أن يكون، مع العراق، معدياً لمحيطه العربي.

أدت جريمة الاغتيال إلى إعادة فرز الأوراق في لبنان. فحدثت "حرب" إعلامية وسياسية بين المعارضة والموالاة، إن في المؤسسات والمنابر أو في الشوارع. فالتفت المعارضة تحت شعار "بدنا نعرف الحقيقة" والمطالبة باستقالة رؤساء الأجهزة الأمنية، ورحيل السلطة والرئيس لحدود وخروج الجيش السوري من لبنان، في حين رفعت الموالية شعار "الحوار الوطني"، وحزب الله شعار "الوفاء لسورية" لتغطية سورية المنسحبة من لبنان وأنصارها وإبلاغ واشنطن رسالة حول قدرات التجييش الشعبية للحزب. بيد أن أبرز تداعيات استشهاد الحريري، هي أنها أزالَت عقد الخوف عند اللبنانيين تجاه سورية، وأزاحت الستار عن "وحدة وطنية" غير مسبوقه في تاريخ لبنان. في السابق، كانت الاعتبارات الطائفية في السابق هي المعيار في النزاع والوفاق الداخليين، أما الآن، فوحد "دم الحريري" اللبنانيين خلف شعارات "الحرية والسيادة والاستقلال"، وجعلت المعارضة من استشهاده قضيتها للاستقطاب الجماهيري، رغم اختلاف الأهداف الاستراتيجية بين أطرافها. واللافت، هو انضمام الطائفة السنية على مساحة الوطن إلى المعارضة، بحيث لم تعد "انتفاضة الاستقلال" حكراً على طائفة دون أخرى. فخرست بذلك سورية الطائفة السنية التي صبرت على تهميشها طوال العقود الثلاثة المنصرمة. لقد أسقط السنة بانحيازهم إلى شركائهم في الوطن أهم ورقة كانت سورية تستخدمها للفصل بين اللبنانيين، وهي ورقة الانقسام الطائفي.

وبعد تقرير لجنة تقصي الحقائق، وإعلان سورية عن الانسحاب الكامل من لبنان بحلول 30 نيسان الجاري، وتعيين مجلس الأمن لجنة دولية مستقلة للتحقيق في ملابسات اغتيال الحريري،

تكون المعارضة اللبنانية قد حققت نجاحاً كبيراً في غضون أقل من شهرين – كل هذا بفضل التدويل، ولولاه لانقلابت الأمور على عكس ما كانت تشتتته. وفي ضوء مساعي الموالين لسورية إلى فرط المعارضة عبر عودة عون ومسرحية المماثلة بتشكيل الحكومة وبالتالي تأجيل الانتخابات والتمديد للمجلس الحالي، وبالتالي الإبقاء على نفوذهم المستمد من سورية، يبقى مستقبل لبنان مفتوحاً على كل الاحتمالات. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: أين يقف كل من لبنان وسورية وإسرائيل بعد كل تداعيات اغتيال الحريري؟

برأينا، لن يؤدي انسحاب سورية من لبنان إلى انحسار فوري لنفوذها السياسي المعروف، طالما أن "رجالها" لا يزالون في الحكم ويدافعون عن وجودهم السياسي حتى الرمق الأخير. وسوف يستمر الضغط الدولي على سورية وتحميلها مسؤولية ما يجري في لبنان حتى بعد خروجها منه. إن التركيبة السياسية والأمنية اللبنانية لا تزال هي نفسها في السلطة التي أشرفت سورية على صنعها. لذا، فعوامس القرار ترقب تشكيل الحكومة اللبنانية والانتخابات النيابية كمؤشر على بقاء لبنان في دائرة النفوذ السوري أو خروجه منها. إن عدم تشكيل الحكومة وجعل قانون الانتخاب أزمة اختلاف، قد يكون أيضاً مؤشراً على نفوذ سورية. فهل ترضخ الدول الكبرى إلى ذلك بعد المسار الحثيث من القرار رقم 1559 إلى القرار 1595؟

في المقابل، سيؤدي الانسحاب السوري من لبنان حتماً إلى ارتفاع سقف الانتقادات والتناقضات والصراعات بين فئات القوى الحاكمة داخل سورية. طوال العقود الثلاثة المنصرمة من الوجود السوري العسكري والمخابراتي والسياسي والاقتصادي في لبنان، أصبح لبنان "متنفساً" لكل القوى التي تمثل هذه القطاعات، وأمكن لجم التناقضات بينها، طالما أن الجميع كان مشغولاً من الاستفادة على طريقتهم من الوجود السوري في لبنان. ومن المؤكد أن هذه القوى وحلفاءها اللبنانيين وممارساتهم النفعية، هي المسؤولة عن أخطاء القيادة السياسية السورية، وربما عبر تضليلها بتقارير مغلوطة حول الوضع اللبناني، وهو ما أوصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم. ففقدت سورية نتيجة ذلك كل مكامن القوة الطبيعية في علاقاتها بلبنان (العروبة، الجغرافيا والتاريخ المشترك، الجار الشقيق، التواصل بين الشعبين، المصالح المشتركة الخ...). إن تمسك النظام السوري بلبنان بأي ثمن كـ "بقرة حلوب"، وتعامله مع اللبنانيين على أساس "اتباع" لا حلفاء، هو الذي أفقده دعم اللبنانيين واحترامهم. إن السوريين المحاصرين والمعزولين دولياً، سيفتحون ملفات بعضهم البعض، وقد يسقط بعضهم قتيلاً أم انتحاراً، وبخاصة مع تكشف "القصص" حول ممارساتهم في لبنان، التي تفوق ما قامت به المخابرات المصرية في سورية أثناء الوحدة وابتلاع الاقتصاد السوري من قبل المصريين، وتهميش النخب الحاكمة، وفي مقدمها حزب البعث.

وفي رأينا، سيتحرك الوضع في سورية مستقبلاً في أكثر من سيناريو: أن يسقط النظام من تلقاء نفسه وتصبح سورية في حالة من الفوضى "غير البناءة". وضمن هذا السيناريو، ستقوى المعارضة السورية، لكن من دون أن تتحول إلى قوة رئيسية. فسينحصر الصراع داخل القوى الحاكمة الحالية، وتحديدًا بين الأجهزة المخابراتية والعسكرية، ما يؤدي، كما هو معروف إلى سقوط بعض قتلاً أو "انتحاراً". أما السيناريو الثاني، وهو الأصعب والمستبعد في ظل الحكم المخابراتي السوري، فهو أن يبادر الرئيس الأسد إلى فك ارتباطه برموز النظام "القديم" والاعتراف بأن ما حصل في لبنان ليس "بعض الأخطاء"، وإنما كان حالة فساد وإفساد وقهر وإذلال، وفوق كل شيء سلب لبنان قراره الوطني المستقل. وعليه إخراج برنامجه "الإصلاحي" من "الثلاجة"، إن وجد، بعد أن يتفق مع الأميركيين والإسرائيليين على الاستحقاقات التي أتينا على ذكرها. وهو يحتاج في

ذلك إلى إعادة كسب ثقة أوروبا والعرب، وبخاصة فرنسا والمملكة العربية السعودية. ولكن "المصالحة" مع الأميركيين لا تمر إلا عبر تل أبيب. وربما من هنا جاءت تلك المصافحة الشهيرة في الفاتيكان بين الأسد وكاتساف. وهذا يعني أن سورية ستكون مضطرة للتفرج على الإسرائيليين ينهون القضية الفلسطينية وفق شروطهم، والتعامل مع حكومة لبنانية بعيدة عن نفوذها. وإذا ما استمر الزخم الدولي على حاله في اتجاه سورية، فماذا يبقى لدى النظام السوري إذاً من أوراق الضغط التي يعتقد أنه يمتلكها؟ نزع سلاح حزب الله، الذي سيضطر الحزب عاجلاً أم آجلاً أن يُطرحه قضية لبنانية على طاولة الحوار. ستكون سورية ضعيفة جداً إلى درجة لا تستطيع أن تدفع واشنطن للحوار معها، ولا أن تؤثر على الأحداث في العراق، ولا أن تقاوم الضغوط عليها في أية مفاوضات مع إسرائيل، ولا أخيراً الإدعاء أنها قوة إقليمية يحسب حسابها في تقرير مستقبل المنطقة.